



الوكالة ثبت التصنيف الائتماني للبلاد عند «AA».. مع نظرة مستقبلية مستقرة

«S&P»: سترفع تصنيف الكويت حال نجاح الإصلاحات.. ولن يكون قبل 2023

وتوقعت أن يبلغ متوسط إنتاج الكويت من النفط نحو 2,65 مليون برميل يوميا العام الحالي مقارنة بنحو 2,8 مليون برميل يوميا حسب خطة السلطات المحلية المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة. كما توقعت أن يستقر نمو الاقتصاد عند 0,5% العام الحالي وذلك عند مستواه لعام 2019 وأن يصل سعر خام برنت إلى 60 دولارا هذا العام وينخفض إلى نحو 55 دولارا للبرميل. وعن السنوات المقبلة توقعت الوكالة نمو الناتج المحلي الإجمالي 2,5% في المتوسط خلال السنوات 2021 - 2023 مدفوعا بالتوقعات حول قيام (أوبك) بعدم تمديد اتفاق تخفيض إنتاج النفط (أوبك بلس) بعد عام 2020 إضافة إلى سعي السلطات نحو زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط واستئناف الإنتاج في المنطقة المحيطة المشتركة بين الكويت والسعودية التي تنتج 500 ألف برميل يوميا.

ونكرت انه رغم قوة الترتيبات المؤسسية بالكويت فإن جهود السلطات المبذولة في إطار الإصلاحات الهيكلية في السنوات الأخيرة قد تأخرت بشكل عام عن بقية الاقتصادات الإقليمية الأخرى مبيئة أنه لم تطبق ضريبة القيمة المضافة خلافا لما تم في السعودية والإمارات والبحرين.

في التصنيف من خارج الإقليم. وأوضحت أن المنتجات النفطية في الكويت تشكل نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90% من الصادرات، ونحو 90% من الإيرادات العامة، معتبرة أنه نظرا لهذا الاعتماد الكبير على قطاع النفط فإن الاقتصاد الكويتي «غير متنوع». وتوقعت أن قرار تمديد العمل باتفاق «أوبك +» الأخير في شهر ديسمبر 2019 بشأن المزيد من تخفيض الإنتاج، سيؤدي إلى تقيد النمو على المدى القصير إضافة إلى تصاعد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة. ورات أن الاقتصاد الكويتي سيبقى معتمدا في الغالب على النفط، منوهة بان الكويت تعتبر ثامن أكبر منتج للنفط الخام في العالم وتملك تاسع أكبر احتياطي نفطي فضلا عن إجمالي الاحتياطيات المؤكدة للنفط تكفي الكويت لنحو 100 عام.

الاعتماد على النفط

وقالت الوكالة انه نظرا لتركز الاقتصاد المرتفع على قطاع النفط فإن اتجاهات الأداء الاقتصادي للكويت ستبقى مرتبطة بشكل كبير باتجاهات صناعة النفط متوقعة أن يحقق الاقتصاد الحقيقي نموا بنحو 0,5% في عام 2019 انعكاسا لقرار منظمة (أوبك) لتمديد اتفاقية تخفيض إنتاج النفط.



■ **النظرة المستقرة تعكس بقاء الأوضاع قوية خلال عامين مقبلين مدعومة بأصول الصاديق السيادية**

■ **الاقتصاد الكويتي سيبقى معتمداً على النفط وسيشهد نمواً متواضعاً في ظل اتفاق خفض الإنتاج**

■ **الكويت تمتلك مدخرات متراكمة ضخمة بصاديق الثروة السيادية.. تعادل 400% من الناتج المحلي**

وأكدت أن هذا التصنيف المعدلات أضعف من النمو الاقتصادي او تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ. وجاء مجددا مدعوما بالمستويات المرتفعة من

حتى مع استمرار انخفاض أسعار النفط العالمية في المستقبل، مدفوعا بدخول الاستثمارات الحكومية في صنابير الثروة السيادية، متوقعة كذلك بقاء سعر صرف الدينار مرتبطا بسلة من العملات الرئيسية التي يهيمن عليها الدولار. وقالت ان النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الكويت تعكس توقعاتها ببقاء الأوضاع المالية والخارجية قوية خلال العامين المقبلين، مدعومة بمخزون ضخم من الأصول الأجنبية المتراكمة في صندوق الثروة السيادية وأن تساهم هذه الأوضاع جزئيا في تخفيف المخاطر المتعلقة بعدم تنوع الاقتصاد واعتماد على النفط.

إمكانية رفع التصنيف

وأشارت الوكالة إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني السيادي للكويت إذا نجحت الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق في تعزيز الفعالية المؤسسية وتحسين التنوع الاقتصادي على المدى الطويل، وذلك بالرغم من اعتقاد الوكالة أن هذا السيناريو قد لا يتحقق خلال اتفاق توقعاتها حتى عام 2023. ولفتت إلى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني إذا أدى تراجع أسعار النفط إلى انخفاض مستمر في مستويات الثروة الاقتصادية في حال تراجع أسعار النفط دون المستويات المتوقعة أو

ثبتت وكالة ستاندر آند بورز العالمية «S&P» مجددا التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة «AA»، مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث تناول تقرير الوكالة 3 أجزاء رئيسية تشكل عوامل التصنيف الرئيسية وآفاقه ومبرراته.

واستعرض الجزء الأول من التقرير الملف المؤسساتي والاقتصادي، مشيرا إلى ان اقتصاد البلاد يعتمد على النفط ووسط توقعات بمحدودية تنوع مصادر الدخل على المدى المتوسط، حيث قالت الوكالة ان الاقتصاد سيبقى معتمدا بشكل أساسي على النفط، الذي يشكل نحو 90% لكل من الصادرات والإيرادات العامة، متوقعة نموا اقتصاديا متواضعا في ظل قرار منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك +» بتمديد اتفاق تخفيض الإنتاج حتى نهاية 2020، إضافة إلى استمرار التوترات الجيوسياسية الإقليمية. وفي ملف المرونة والأداء أشارت الوكالة إلى الحجم الضخم للمدخرات المتراكمة في صناديق الثروة السيادية والبالغة أكثر من 400% من الناتج المحلي الإجمالي، متوقعة أن يكون حجم صافي الأصول الحكومية قد سجل 420% من الناتج المحلي في نهاية 2019، وهي النسبة الأعلى بين الدول التي تقوم الوكالة بتصنيفها سياديا. وتوقعت أيضا استمرار تحقيق المالية العامة فوائض

استمرار السحب من الاحتياطي لتمويل العجز سيؤدي إلى نفاذه

اعتبر تقرير الوكالة ان استمرار الاعتماد غير المحدود على السحب من صندوق الاحتياطي العام لتمويل العجزات في الموازنة سيؤدي في النهاية إلى نفاذ الصندوق وهذا يمثل خطرا متوسط الأجل متوقعة أن يتم إقرار قانون الدين العام الجديد من قبل مجلس الأمة خلال العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة. وتوقعت بقاء الحساب الجاري لميزان المدفوعات في تسجيل فوائض مالية على مدى العامين المقبلين على غرار أداء المالية العامة وأن يتحول إلى عجز معتدل اعتبارا من عام 2021 فصاعدا.

ورأت ان خطط الكويت لتوسيع الإنتاج ستدعم أوضاع الميزان الخارجي في حين سترفع النمو في الاستثمارات المحلي بأسعار صرف ثابتة للدينار الكويتي فاتورة واردات أيضا مما يقلص من الفوائض المالية للحساب الجاري. ونكرت ان سعر صرف الدينار يرتبط بسلة عملات يهيمن عليها الدولار الأميركي وهي العملة التي يتم فيها تسعير وتداول غالبية الصادرات الكويتية، معتبرة ان

نظام سعر الصرف في الكويت أكثر مرونة نوعا ما من نظم أسعار الصرف في معظم دول الخليج التي ترتبط أسعار صرف عملاتها بالدولار الأميركي. وأوضحت ان بنك الكويت المركزي قرر خفض سعر الفائدة مرة واحدة فقط في عام 2019 بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 2,75% مع تجاهل قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لخفض سعر الفائدة في شهري يوليو وسبتمبر من نفس العام. ورات أن بعض الاختلاف في السياسة النقدية بين بنك الكويت المركزي والاحتياطي الفيدرالي الأميركي أمر ممكن ويعود جزئيا إلى محدودية تدفقات المحفظة بين الكويت وبقية العالم. وأشارت الوكالة إلى أنه على الرغم من تحديات البيئة التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قويا مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول، معتبرة ان التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري ستظل تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

رأت وكالة «ستاندر آند بورز» أنه سيستمر تأخير الموافقة على قانون الدين العام الجديد، فضلا عن التوقعات بالآ تم الموافقة عليه في 2020، وذلك في ظل المناقشات والإجراءات المطولة مع اقتراب موعد انعقاد انتخابات لمجلس الأمة.. واعتبرت ان عدم الموافقة على القانون سيجعل السلطات غير قادرة على إصدار ديون جديدة وستعتمد على عمليات السحب من صندوق الاحتياطي العام لتمويل العجز المالي في الموازنة العامة.

ولفتت إلى تزايد حدة التوترات الجيوسياسية مع بداية عام 2020 ما يشكل مخاطر على الأداء الاقتصادي، رغم أنه ليس لها آثار مباشرة على الكويت، معتبرة ان تزايد حدة التوترات سترتب عليها آثار تنعكس سلبا على الأداء الاقتصادي للكويت إذا ما تعطلت الطرق التجارية في مضيق هرمز.

قانون الدين العام.. لن تتم الموافقة عليه في 2020

تحدثت الوكالة عن المرونة والأداء الاقتصادي، حيث أكدت ان الكويت تعتبر الأقوى من حيث مركز صافي الأصول الحكومية العامة من بين كل الدول التي تقوم الوكالة بتصنيفها سياديا مقدرة الأصول الحكومية التي تدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار بنحو 430% من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعلها أكبر صندوق للثروة السيادية في العالم بالنسبة لحجم الاقتصاد. وأكدت أن هذه المدخرات الحكومية الكبيرة توفر حيزا ماليا للمناورة في ظل السيناريوهات العاكسة مثل تراجع شروط التجارة وأكثر من المتوقع أو تعطل مؤقت لطرق التصدير. ونكرت انه بالرغم من تراجع توقعاتها لأسعار النفط في 2021 إلى 55 دولارا

من 60 دولارا العام 2020، فإن توقعاتها ببقاء الموازنة العامة بعد حساب دخل الاستثمارات الحكومية ومن دون حساب مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة في تحقيق فوائض مالية بنحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط. وأرجعت ذلك في المقام الأول إلى عوائد الاستثمار الحكومية الكبيرة الناتجة عن إدارة المخزون العالي من أصول الهيئة العامة للاستثمار، مضيئة انها لا تتوقع أن يتم طرح إصدارات جديدة للسندات الخارجية بسبب التأخر في إصدار قانون الدين العام الجديد بل ستواصل الحكومة تمويل عجز الموازنة من خلال السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام..

استمرار ضعف الإنفاق الاستثماري بالبلاد خلال 4 سنوات مضت.. والميزانية لا تعطي أي نقاؤل بزيادة الإنفاق الاستثماري

ذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

تذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

تذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

تذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

تذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

تذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

«ميد»: تفاقم عجز ميزانية 2020.. يصدّم الشركات بالكويت!

على مستحقاتها في كثير من الأحيان في الوقت المحدد، ومن حق هذه الشركات أن تتساءل كيف يمكن أن تتابع الكويت في الإنفاق إذا لم يكن هناك إنفاق أصلا؟

عجزاً فائض؟

وبأتى الإرباك الإضافي من صندوق النقد الدولي جراء تقاريره التي تعتبر الكويت الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها فائض مالي، وبالفعل، فإن الكويت وفقا للصندوق، هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتألف من التحفظ من حيث تقدير أسعار النفط في ميزانيتها بشكل يتدنى كثيرا عن توقعات أسعار النفط الحالية. وأوضحت المجلة أن تخصيص 10% من ميزانية الكويت لصندوق احتياطي الأجيال المقبلة التابع للهيئة العامة للاستثمار، الأمر الذي يعتبره صندوق النقد الدولي مجرد عملية تحويل أموال داخلية وليس نفقات كما تعتبره الكويت في ميزانيتها.

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من

وقالت مجلة ميد إن الكويت لا تعاني نقصا في السيولة وكذلك الحال بالنسبة لمصارفها، كما لا تنقصها الفرص والمجالات الاستثمارية، فالبلاد لديها متطلبات ضخمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، ولكن التراجع في الإنفاق على المشروعات هو نتيجة للسياسة المالية المتشددة من



محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

ذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

ذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

ذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

ذكرت مجلة «ميد» أن ميزانية الكويت لعام 2020 تحمل في ثناياها المزيد من الأخبار السيئة، حيث أعلنت الكويت أنها لن تسجل فقط عجزا في الميزانية في العام الجديد، بل إن العجز سيستفقم، وهو بمنزلة مفاجأة لكثير من الشركات العاملة في البلاد. وقالت المجلة ان ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت على مدى السنوات الأربع الماضية جعل القيام بأعمال تجارية من الصعبه بإمكان بالنسبة لأي جهة معنية بقطاع المشاريع، حيث إن السوق الكويتي الذي كان حتى قبل سنوات قليلة واحدا من أكبر أسواق المشاريع في منطقة مينا، أصبح يتميز في السنوات الأخيرة بعدم قدرته على الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.